



أقدمت حكومة المهندس بحاح على ارتكاب مذبحه جديدة بحق أكثر من عشرين ألف موظف، حيث تم احالتهم بـ «شخطة» قلم غير مسنول الى التقاعد دون حق، فقط تلبية لرغبة جامعة في الانتقام ومعاقبة موظفين عموميين بدوافع سياسية ومناطقية.. ويؤكد ذلك أن الحكومة اتخذت قرارها هذا البشع عقب أيام من منحها الثقة من قبل البرلمان، وهو ما يؤكد أنها لم تقم بدراسة ملف شائك كهذا في أيام.

في مذبحه إقصاء جديدة

95% من المحالين للتقاعد كوادر مؤتمرية

الآلاف من المتقاعدين من قبل الوحدة أعيدوا بقرارات رئاسية إلى الخدمة



وبهذا الخصوص أكدت مصادر موثوقة لـ «الميثاق» أن نسبة 95% من إجمالي المحالين للتقاعد هم من أعضاء المؤتمر الشعبي العام.. وقالت: إن سياسة الاجتثاث هذه تأتي في اطار الحرب القذرة التي تشن ضد كوادر المؤتمر الشعبي العام والكفاءات الوطنية التي تقف ضد تسلط وهمجية قوى الظلام والإرهاب التي تتحكم بمقاليد السلطة اليوم.

وحذرت المصادر من خطورة إقدام حكومة بحاح على مثل هذه القرارات الانتقامية الإقصائية واستغلال الوظيفة العامة لمعاقبة وتجويع المحالين لهم في الرأي.. مشيرة إلى أن طرد عشرين ألف موظف إلى الشوارع بهذه العجرفة ستكون له عواقب وخيمة في المستقبل القريب، حيث أن قذف هذا الكم الكبير من الموظفين إلى أصفة البطالة وبهذا الأسلوب التعسفي الفج سيزيد من غليان وهيجان الشارع، ولم تستبعد المصادر أن ينضم هذا الجيش الضخم من الموظفين الى صفوف الميليشيات من أجل رفع الظلم والتعسف الذي لحق بهم من قبل الرئاسة والحكومة.

وقالت المصادر: إن قرار الحكومة الذي اتخذته الاسبوع الماضي بهذا الشأن يؤكد أن الحكومة بدأت تمارس أولويات انتقامية وليست أولويات وطنية سبق أن التزمت بالعمل على تنفيذها أمام مجلس النواب الاسبوع قبل الماضي، وهذا يعد إعلان حرب ضد الشعب إن لم

كل من بلغ أحد الاجلين إلى التقاعد طبقاً لقوانين الخدمة المدنية والقوانين الخاصة النافذة على أن يتم اصدار فتوى تشمل التسوية للمتقاعدين وذلك بالتوازي مع عملية الإحالة للتقاعد، وبحيث يتم الانتهاء من هذه المرحلة خلال ثلاثة أشهر كحد أقصى.. وأقرت الحكومة في ذات الوقت حظر الاحلال والاستبدال في الوظائف التي تم إحالة المتقاعدين منها.

الجدير بالذكر أن خبر مجلس الوزراء تضمن وفقاً للمصادر مغالطات مفصولة، حيث أن كشوفات بأسماء من تم إقصاؤهم قد تم إعدادها في وقت سابق وفقاً لتصنيف حزبي بحت..

وطالبت المصادر حكومة بحاح أن تنشر عبر وسائل الإعلام الرسمية أسماء من أحيلوا للتقاعد لتؤكد مصداقيتها للرأي العام في الداخل والخارج وتبين قولاً وفعلًا أنها تطبق القانون كما تزم.

الآلاف ممن لم يبلغوا سن التقاعد، بكل صلف وعجرفة.. هذا وكان مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري الاسبوع الماضي برئاسة خالد محفوظ بحاح رئيس المجلس وقف أمام ما أسماه بالتراكمات الكبيرة لعدم التنفيذ الفاعل لنظام الإحالة للتقاعد لمن بلغ أحد الاجلين بموجب القانون النافذ.

ووفقاً لما ذكرته وكالة «سبا» فإن عرض وزير الخدمة أوضح أن إجمالي عدد الموظفين البالغين أحد الاجلين حتى نهاية العام 2014م ولم يحالوا الى التقاعد بلغ 19 ألف و555 موظفاً وموظفة على المستويين المركزي والمحلي.

والزّم مجلس الوزراء بهذا الشأن كافة الوزارات ومؤسسات الدولة ووحدات السلطة المحلية باتخاذ الاجراءات والتدابير السريعة لإحالة

يكن أشد تنكياً من الجرعة التي اسقطت حكومة باسندوة.. وأضافت المصادر: أن حكومة بحاح تنفذ مخططاً سياسياً قذراً وليس توجهاً لإصلاحات مالية وإدارية على الاطلاق، حيث أن مسارعتها لاتخاذ قرار كهذا جاء بعد تهديدات أطلقها الرئيس هادي بإحالة كل من خرجوا للتظاهر في العاصمة صنعاء، ضد قرار العقوبات الجائر الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي ضد الزعيم علي عبدالله صالح وقيادات من انصار الله، بطلب من رئيس الجمهورية.

واستغربت المصادر أن تصدر حكومة بحاح قرارات بعودة من بلغوا أحد الاجلين للتقاعد إلى الخدمة في القطاعين المدني والعسكري في جريمة ذبح بشعة للقانون، خصوصاً ومنهم عناصر تقاعدوا قبل الوحدة وفي عهد الاستعمار في الوقت الذي نجدها تحيل للتقاعد

العسلي: المجاعة تلوح في الأفق وعلى الحكومة إعلان الكارثة!!



نائب مكتب التربية بالضالع: إقصاء 1850 معلماً في الضالع سيحولهم للحراك

كشف نائب مدير مكتب التربية والتعليم بمحافظة الضالع علي العداشي أن قرار الحكومة إحالة 20 ألف موظف للتقاعد شمل 1850 معلماً من مدارس المحافظة أغلبهم ينتمون للمؤتمر الشعبي العام.. وقال العداشي في تصريح لـ «الميثاق» أن هناك من المحالين للتقاعد انضموا للحراك الجنوبي نظراً لشعورهم بالظلم، لافتاً إلى أنه لم يتم حتى تسوية أوضاعهم أسوة بالآخرين، وأضاف أن العملية تمت وفق انتقاء حزبي وتفاوتت في منح الحقوق

بحسب الانتماء والقرابة رغم أن المحالين في درجة وظيفية واحدة.. وأوضح نائب مدير التربية أن مدارس الضالع تعاني في الوقت الحالي من عجز كبير في المدرسين مع أن تم إحالتهم للتقاعد ليزالون يمتلكون القدرة والخبرة على مواصلة رسالتهم الوطنية.

وأكد أن اجراءات قانون التقاعد لاتطبق إلا على البسطاء من عمال ومدرسين في مقابل المتقاعدين واصحاب المناصب الرفيعة من مدرّاء عموم ووكلاء ووزراء..

وتوقع أن تكون الأوضاع أسوأ في عام 2015م وأقصى في المستقبل القريب مما يعانيه اخواننا في سوريا، لأن القوى السياسية تتنافس وتتقاتل على السلطة والثراء ولن يكون هناك في القريب العاجل لا سلطة ولا ثروة وإنما جوع ومرض وموت، فلا ينبغي الانتظار الى أن تصل اليمن الى هذه الحالة -حسب تعبيره.. وحذر العسلي في تصريحات صحفية من مجاعة تلوح في الأفق، ومواجهتها يجب أن تكون هي أولويات الحكومة لا تطبيع الأوضاع كما ورد في برنامجها الهزيل - حد قوله.

ناصحاً بأنه لا قيمة للسلطة على جثث الموتى!!..

انتقد البروفيسور سيف العسلي بشدة برنامج حكومة بحاح وقال إنه لا تتوافر فيه أدنى مؤشرات ومعايير البرامج المعترف بها وهي «الكفاءة - الفعاليات - الامكانات».. وأضاف: الواقع أسوأ بكثير مما ذكرته الحكومة في برنامجها، وأنه لو وجد هذا الوضع في أية دولة في العالم لأعلنت حالة الكارثة.. مؤكداً أن اليمن في حالة كارثة وسط إنكار وتناقض الجهات الحكومية.. مثلاً: ماذا تنوي حكومة بحاح القيام به إزاء هذا الوضع السيئ..؟ ودعا الخبير الاقتصادي سيف العسلي الى انقاذ الاقتصاد من خلال مشروع ضخم لهذا الأمر وكذا الالتزام بتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار ذات الأولوية المرتبطة بالمرحلة الراهنة.

الحكومة تجتمع على «وكيرة» بن حبتور!!

نقل الاجتماع الاسبوعي الاعتيادي للحكومة الى محافظة عدن يعني نقفات، وبدل، ونثويات، وسكن وفهن!!.. نعتقد أنه لن يغير شيئاً ولن يضيف شيئاً لاجتماع الحومة في عدن، ولا ندرى ما هو الهدف من ذلك؟ البعض أرجعه الى البرد، وآخرون أشاروا الى أنه هروب من تدخلات انصار الله، في مهام وتوجهات الحكومة.. سياسيون أرجعوه للحد من الاحتقان والتصعيد اللذين ينفذهما الحراك في المحافظات الجنوبية.



مفسكون لفتوا الى تلقي الحكومة دعوة لـ «وكيرة» من محافظ عدن الجديد «بن حبتور» بمناسبة المنصب الجديد، وهذا أقرب الى الواقع!! ومذاهب كثيرة ذهب إليها المتابعون لشأن حكومة بحاح.. التي بررت اجتماعها في عدن للإطلاع عن قرب على احتياجات المحافظة من المشايع.. وأياً كان السبب أو الهدف وراء الانعقاد في عدن فإنه يظل تصرفاً عبثياً لحكومة يعول عليها الشعب اليمني والمجتمع الدولي لتقديم شيء أفضل وعمل استثنائي لإنقاذ اليمن من الانهيار الشامل.

من كواليس الوزراء المرشحين!!



بلغ مسامعنا أن وزراء مرحلين من «حكومة الوفاق» إلى «حكومة الكفاءات» يتقدمون على زمان الوصل بحقائقهم السابقة.. المعلومات أفادت أن دردشة جمعت الوزراء المرشحين في «مقصف» المجلس تدم فيها الوزير الإخواني الأشول على وزارة التربية والتعليم وما تحتويه ميزاتيتها من مبالغ ضخمة تجعل الفقير غنياً والبخيل كريماً مقارنة بوزارة التعليم الفني التي لا تساوي مكتب تربية في محافظة، حد تعبيره!! الامر ذاته كشفته مشاعر الوزير الإخواني محمد السعدي الذي تساءل أمام زملائه: برأيكم هل هناك مقارنة بين وزارتي التخطيط والتعاون الدولي والصناعة والتجارة؟ ليضحك معمر الإرياني ويعقب عليهما «لا يزال» الدوري يلعب في رأسي!!

وزير النفط يستهل نشاطه بفضيحة كبرى



كشفت مصادر في وزارة النفط عن صدور قرارات بتغيير مدير عام العلاقات العامة والخارجية بوزارة النفط على خلفية كشف حكم قضائي ضد أكبر شركة استثمارية داخل البلد. وقالت المصادر: إن وزير النفط أصدر قراراً بتكليف محمد ناصر علي المحبشي بالقيام بأعمال مدير عام العلاقات العامة والخارجية بدبوان الوزارة إلى أن يتم صدور قرار تعيين من الجهة المختصة. واعتبرت المصادر قرار وزير النفط بإقالة مدير عام العلاقات إقصاء للكوادر الوطنية المؤهلة وانتهاكاً لحرمة القضاء كون قرار الإقالة صدر خلال 24 ساعة من نشر وثيقة رسمية بإدانة أكبر شركة استثمارية في اليمن.

لافتاً إلى أن اتخاذ مثل تلك القرارات يكشف عن تستر قيادة وزارة النفط على الفساد القائم في الوزارة.

عن أي كفاءات تتحدثون؟! وزيرة الإعلام توجه بإغلاق الصحيفة «الأم» في اليمن!!

كان الوزيرة نادية السقاف وزير الإعلام تريد بتوجيهاتها المتعلقة بصحيفة «الثورة» أن تثبت أن المرأة اليمنية لا تصلح إلا ووزارة لحقوق الإنسان فقط..

والأ ماذا يعني أن توجه نادية السقاف وهي المسنول الأول عن الإعلام الرسمي في البلاد بتوقيف إصدار صحيفة «الثورة» لوجود اشكالية بين الموظفين وقيادة المؤسسة وعندما لم تستطع الوزيرة إيقاف صدور الصحيفة، وجهت مكاتب الصحيفة في المحافظات بايقاف توزيع الصحيفة..

فبدلاً من أن تستشعر الوزيرة السقاف مسئوليتها وتعمل جاهدة لحل القضية القائمة في مؤسسة «الثورة» والاستماع للموظفين وملازمة همومهم وإيجاد المعالجات المناسبة ذهبت بعيداً بعيداً في توجيهاتها.. مطالبة بإغلاق الصحيفة الأولى في اليمن ومنع توزيعها والتوصل عن خطابها.. فعن أية كفاءات يا ترى سنتحدث إذا أردنا الحديث عن الحكومة!!؟

